المسؤولية القانونية لإصابات الملاعب أثناء المنافسات الرياضية

بوساق فتيحة جامعة المسيلة

مقدمة تعتبر الرياضة في عصرنا الحالي جانب من الجوانب المهمة في حياة كل شعوب العالم لما تغرسه في النفس البشرية من أخلاقيات تساعد على التواصل و التعاون بين الجميع دون تمييز في الدين أو العرق أو الجنس أو اللون ،فالرياضة لم تعد مجالا ترفيهيا أو ترويحيا لتمضية الوقت و ملئ الفراغ فقط و إنما أصبحت تولي لها الحكومات والدول أهمية كبرى في عملية التنمية الوطنية من خلال ما تخصصه لها من إعتمادات مالية ضخمة مثلها مثل أي جانب اقتصادي اخرمن اجل إقامة و تشيد الهياكل و المنشئات الرياضية .

ومن هذا المنطلق نجد أن الجزائر باعتبارها ذات تقاليد رياضية عريقة ما فتئت تهتم بالميدان الرياضي اهتماما متزايدا عن طريق تشيد المزيد من الهياكل والمنشئات الرياضية وسنها للقوانين الرياضية والمراسيم التنظيمية أو ما يعرف ب"قانون التربية البدنية والرياضية ". الذي كان يتطور مع كل تعديل يمس الدستور وفقا لما تمليه الساحة السياسية والرياضية داخل وخارج الوطن، وطبقا لقواعد وتشريعات منتظمة يعمل على ترسيخ وتعزيز قيم ثقافية وأخلاقية مرتبطة بالخلق الرياضي .

وبما أن جوهر المنافسة الرياضية هو اللعب من اجل تحقيق الانتصارات تحت ضغط حماس الأنصار والجماهير المشجعة مما يؤدي حتما إلى حدوث إنزلاقات خطيرة وخروقات قانونية لقواعد اللعبة من طرف كل من له علاقة بالمنافسة الرياضية (اللاعب المدرب، الجمهور، الحكم ، الإداري ، المنظم ...الخ) .مما قد يتسبب في حوادث قد تؤدي إلى إصابات مميتة، ومع تزايد حدة العنف الرياضي في الآونة الأخيرة كان لابد من إيجاد آليات قانونية تعمل على مواجهة هذه الأخطار مع الأخذ بعين الاعتبار حدود مشروعية ممارسة اللعبة . وما يمكن أن يترتب عليها من مسؤولية قانونية وهذه الأخيرة هي محور دراستنا هذه وبالأخص المسؤولية المدنية والجنائية عن إصابات الملاعب أثناء المنافسات الرياضية في الجزائر. ومنه نستطيع طرح الإشكالية العامة التالية :

هل هناك مسؤولية قانونية لإصابات الملاعب أثناء المنافسات الرياضية من وجهة نظر المشرع الجزائري؟.

التساؤلات الجزئية التالية :

أ - المنافسة الرياضية بشتى أنواعها تخضع لقواعد فنية وقانونية أثناء الممارسة تؤدي دورا وقائيا، إلا أن ذلك لا يستبعد احتمال وقوع حوادث معينة عند خرق تلك القواعد ، مما قد يتسبب في حدوث إصابات وسط عناصر المنافسة مما يجعلنا نتساءل على من تقع المسؤولية القانونية الناجمة عن إصابات الملاعب أثناء المنافسات الرياضية ؟.

ب - إذا أسلمنا أنه أثناء المنافسات الرياضية أو الهيئات الرياضية تترتب عن أخطائهم مسؤولية قانونية هل يمكننا تحديد نوع المسؤولية القانونية الناجمة عن إصابات الملاعب أثناء المنافسات الرياضية

ج - المسؤولية القانونية لإصابات الملاعب إما أن تكون مسؤولية جنائية أو مدنية حسب خطورة الفعل لذلك يمكننا أن نتساءل عن ما مدى تطبيق الأحكام القانونية الجنائية والمدنية الناجمة عن إصابات الملاعب أثناء المنافسات الرياضية ؟.

1 - **الفرضيات :** من خلال التساؤلات التي اوردناها في إشكاليتين سالفة الذكر، قمنا بصياغة فرضية عامة وثلاث فرضيات جزئية، نجدها كحلول اولية لمعالجة بحثنا هذا ، وهي كالتالي:

2 -1 - الفرضية العامة :

نعم هناك مسؤولية قانونية لإصابات الملاعب اثناء المنافسات الراضية من وجهة نظر المشرع الجزائري

2 -2 - الفرضيات الجزئية :

أ - الأفعال والاحداث الناجمة عن اصابات الملاعب تقع مسؤوليتها على كل الاطراف الفعلية والمعنية بالمنافسة الرياضية (الحكم، المدرب، اللاعب، الجمهور، المؤسسات الرياضية).

ب - المسؤولية القانونية تنقسم الى مسؤولية جنائية ومدنية حسب نوع الفعل المرتكب اثناء المنافسة الرياضية .

ت - يتم تطبيق الاحكام القانونية الجنائية والمدنية التي تتناسب والافعال المرتكبة من طرف عناصر المنافسة الرياضية (الحكم، المدرب، اللاعب، الجمهور، المؤسسات الرياضية).

3 - اسباب اختيار البحث :

ان جوهر الرياضة في المسابقة والاداء، فالرياضة منافسة والانسان بطبعه يكافح وينافس في اية مواجهة وبكل الوسائل، لذلك وبعد تناولي لموضوع محكمة التحكيم الرياضي الجزائرية وما وجدناه من ثغرات قانونية ارتأينا ان نواصل في هذا الجانب القانوني من خلال التطرق للأفعال التي ترتكب اثناء المنافسات الرياضية والتي يكون من نتائجها الاصابات او العنف او الشغب الذي قد يحدث في الميدان من جميع عناصر المنافسة الرياضية " الحكم، الادارة، الاعلام، المشجع، الرياضي، المدرب "، وعليه نريد ان نعرف اذا كانت هناك مسؤولية قانونية فمن يتحملها، وعلى من تقع بالضبط، وهل المشرع الجزائري تناولها في القانون 04 -10 أم لا ؟ ، بالإضافة إلى قلة الدراسات والأبحاث إن لم نقل انعدامها والتي تولي الاهتمام للأضرار الناجمة عن إصابات الملاعب ومعاقبة المتسبب فيها .

كل هذا دفعنا الى اختيار هذا الموضوع ، والذي سنحاول في نهاية دراسته تقديم بعض الاقتراحات التي قد تساهم في الحد من ظاهرة إصابات الملاعب .

4 - أهداف البحث :

تهدف الدراسة الى محاولة سد بعض الثغرات في قوانين الالعاب الخاصة فيما يتعلق بالمسؤولية القانونية لإصابات الملاعب اثناء المنافسات الرياضية وعلى من تقع ، ومعرفة وجهة نظر المشرع الجزائري منها ، وذلك بالتطرق الى :

- الاطلاع على الاحكام القانونية تجاه الافعال والتصرفات التي تصدر من ممارسي الرياضة اثناء المنافسات الرياضية .
- التعر على الاضرار والاخطاء الت تنجم عن الممارسة الرياضية في حالة الاخلال بقواعد اللعبة واخلاقياتها .
- تسليط الضوء على بعض القضايا الرياضية التي تتعلق بإصابات الملاعب اثناء المنافسات الرياضية خاصة فيما يتعلق بالأمراض التي يخفيها اللاعب عن مسؤولية مما يسبب له عاهة او يؤدي الى وفاته ، بالإضافة الى الاخطاء الطبية "خطأ في التشخيص " او الاهمال في اعداد وصيانة المنشآت الرياضية .
- تحديد انواع المسؤولية القانونية لإصابات الملاعب اثناء المنافسات الرياضية (جنائية او مدنية) .
- معرفة ما توصلت اليه الدراسات السابقة والمساهمة بها في دراستنا ان وجدت والوقوف على نتائجها مع توظيفها بطريقة تخدم موضوع الدراسة .

وكملخص للأهداف سالفة الذكر ، فان بحثنا هذا يهدف بالدرجة الأولى الى تزويد القارئ بمادة علمية بسيطة قد تساعده في ميدان البحث العلمي .

6 - الدراسات السابقة :

سنحاول طرح بعض الدراسات السابقة المشابهة ، والتي تلقي الضوء على بعض جوانب موضوع دراستنا المقترح وتتمثل في :

أ - دراسة حسن أحمد الشافعي : الخطأ كعنصر في المسؤولية الدولية

أجريت الدراسة لمعرفة صور ومعيار ودرجة الخطأ في التربية البدنية والرياضية على المستوى الدولي وهل الخأ شرط المسؤولية الدولية الرياضية وقد استخدم الباحث المنهج المسحي واشتهد بأخطاء حدثت في المجال الرياضي وكان من اهم نتائج البحث القصور في الثقافة الرياضية للمجتمع وخاصة اللاعبين والاداريين والمدربين وعدم وجود هيئات للإشراف الفني المتخصص على قانونية الادارة الرياضية و تأخر المستوى الرياضي وعدم تحقيق ارقام جديدة وتبين ان المستوى الرياضي في مصر يكاد يكون في حالة تجمد .

ب - دراسة نبيل محمد ابراهيم : الضوابط القانونية للمنافسة الرياضية

من خلال الدراسة حاول الباحث حصر الافعال التي ترتكب خلال المنافسات الرياضية والتي تكون من نتائجها الاصابات البليغة او النف او الشغب الذي قد يحدث من عناصر المنافسة " الحكم الادارة الاعلام المشجع الرياضي المدرب المؤسسات الرياضية المختلفة " ما بين الباحث بالتحليل الوثائقي لبعض اللوائح المختلفة التي تحكم المنافسة الرياضية . الوقف القانوني ومدى شمول تلك القوانين واللوائح بالعقاب والتجريم لمرتكبي الافعال المخالفة سعيا لتحقيق مبدا اللعب النظيف .

ت - مداخلة للدكتورة كندة فواز الشماط : المسؤولية القانونية لإصابات الملاعب

بينت الدكتورة ان للمسؤولية القانونية ذات شقين جنائي ومدني فقد اعتبر القانون الجنائي اعمال العنف من اسباب الاباحة ضمن شروط معينة وما دامت خارج النطاق تعتمد فعل العنف . بالمقابل فان القواعد العامة في القانون المدني تصلح لان تكون اساس للمسؤولية الرياضية وفق ما ذكرت .

وبالرغم من ان المسؤولية الرياضية لا تزال خارج نطاق القضاء في سوريا ، حيث تتداخل الاتحادات في هذه المسائل وتفرض العقوبات المقررة في قوانينها الا اننا نرى بأن التوسع في ايجاد

حماية قضائية لهذا الموضوع مسالة مهمة، ويمكن ان تقدم الكثير في مجال الحماية، وقدمت مجموعة من التوصيات نذكر من بينها :

أ - تشكيل محاكم خاصة، تتألف من قضاء وخبراء فنيين، للبت في قضايا الرياضة .

ب - اضافة شرط "مراعاة قواعد الحيطة والحذر" الى نص قانون العقوبات المتعلق بإباحة العنف في الالعاب الرياضية وضمن مراعاة قواعد اللعبة .

ت - تبني قواعد ونصوص خاصة تتعلق بتحديد مسؤولية الرياضي والنادي نظرا لخطورة الاصابات التي تقع اثناء اللعب اضافة الى اهمية الرياضة في حياتنا .

7 - تحديد نوع عينة الدراسة:

ان اختيار مجموعة البحث التي تقتضيها الدراسة يعتبر جزءا أساسيا في تخطيط ونجاح الدراسة فقد تكون الدراسة الخاصة بالسكان البالغين جميعا، وقد تكون خاصة بالمستخدمين في احدى الشركات أو خاصة بفئة الطلبة في تخصص معين في جامعات معينة او تكون خاصة بمساحات إعلامية للأعداد الصادرة عن جرائد معينة ، ولكن لكبر مجتمع البحث الاصلي نلجأ الى الاعتماد على عينة جزئية منه بحيث أن تحمل هذه الأخيرة جميع صفاته.

العينة هي طريقة خاصة بالقياس الذي يستهدف تحويل المعطيات النوعية الى مع معطيات كمية لاسيما ف العلوم الاجتماعية التي تعتبر مؤشر كبير على درجة موضوعية النتائج المتوصل اليها ، ولكي يتجنب الباحث التحيز في اختيار مفردات معينة عليه باللجوء الى الطريقة العلمية في اختيار العينة وتحاليل المعطيات الاولية المتوفرة لديه .

العينة الصحيحة هي التي تكون اشبه ما يمكن الى المجتمع الكلي الذي يتم مسحه ولكي يتجنب الباحث مواقع الخطا يجب عدم التحيز والوقوع في اخطاء الصدفة ورد فعل الافراد المختارين نحو الاداة المستخدمة سواءالاستمارة او المقابلة .

- وللعينة انواع منها العينات الاحتمالية وهي الاكثر استعمالا مثل :

– العينات العشوائية منها : البسيطة والمنتظمة والعينات الطبقية والعينات ذات المراحل المتعددة .

– وهناك العينات الغير احتمالية مثل : العمدية او القصدية والصدفية وكذلك كرة الثلج .

– وقد اخترنا في دراستنا هاته العينة العشوائية البسيطة : حيث يتم تشكيل هذه العينة على اساس ان تكون هناك احتمال متساو امام جميع مفردات مجتمع البحث لاختيارها اي تساوي

الفرص في الظهور لأي مفردة تنتمي لمجتمع البحث وعادة ما يستعمل الجدول العشوائي لاختيار مفردات العينة قصد الدراسة .

❖ الحالة الاولى :في حالة وجود تجانس في المجتمع الاصلي عادة ما يكون حجمه صغير، فيجب علينا القيام بتسجيل كل مفردات المجتمع في قوائم معينة ذات الترقيم التسلسلي دون تكرارا او اهمال اي مفردة ومنه نقوم بما يلي :

- كتابة ارقام على قصاصة صغيرة يتم طيها جيدا حيث لا مكن رؤية هاته الارقام ثم وضعها في صندوق او علبة وخلطها جيدا ثم نقوم بعملية السحب حسب حجم العينة الذي نريد ان نسحبها .

- الحالة الثانية : في حالة عدم التجانس او التبان نقوم بتحديد حجم العينة المراد سحبها ثم نقوم بالاعتماد على جداول الارقام العشوائية وغالبا ما يتم انشاؤها وهي عبارة عن اعمدو وحقول مرقمة ثم بعد ذلك نقوم بعملية سحب كل من رقم العمود والحقل االفقي ونقطة التقاطع بينهما هي التي تحدد لنا نقطة الانطلاقة اي الخانة التي مباشرة يتم اختيار الارقام الت تاتي بعدها الى غاية اكمال حجم العينة .

- رغم ان للعين ةالعشوائيةالسيطة مزايا عديدة خاصة في تعميم النتائج الا ان هناك عيوب للعينة اهمها تتمثل في حدوث اخطاء الترجيع وكذلك اخطاء المصادفة .

8 - المنهج المتبع للدراسة :

يعتبر اختيار منهج الدراسة مرحلة هامة في عملية البحث العلمي، اذا يحدد كيفية جمع البيانات والمعلومات حول الموضوع المدروس لذلك، ولان المنهج له علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وباشكالية البحث اذ ان طبيعة الموضوع هي التي تحدد نوع المنهج الذي يجب استعماله، فالباحث يجد نفسه مجبرا على اتباع منهج معين حسب طبيعة الاشكالية التي طرحها، والتي تفرض المنهج الضروري والملائم للدراسة ، وعليه فاننا نجد ان البحوث العلمية قد تستعمل منهجا واحدا، كما ان هناك من يلجا الى استعمال اكثر من منهج، وهذا حسب ظاهرة موضوع الدراسة .

- فالمنهج " هو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد والامثلة التي يتم وضعها من اجل الوصول الى الحقيقة ".

وانطلاقا من موضوع دراستنا والمتمثل في المسؤولية القانونية لإصابات الملاعب اثناء المنافسات الرياضية، اعتمدنا في بحثنا هذا على استخدام المنهج الوصفي الذي يعني " الطريقة المنظمة

لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة او موقف او افراد او احداث اوضاع معينة، يهدف الى اكتشاف حقائق جديدة او التحقق من صحة حقائق قديمة واثارها، والعلاقات التي تتصل بها وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحكمها "

وعليه فان هذا المنهج يمكننا من وصف الظاهرة والوقوف على مختلف جوانبها، ثم تحليل وتفسير البيانات المتعلقة بالبحث وصولا الى استخلاص النتائج حول هذا الموضوع .

وسوف نستعين في بحثنا هذا بالاستمارة كأداة ضرورية و هامة لوصف موضوع بحثنا وجمع المعلومات المتعلقة به .

9 - ادوات الدراسة :

ان اي دراسة تتطلب تحديد الخطوات المتبعة والادوات المستعملة ، وذلك لجمع المعلومات والبيانات وتحليله الوصول الى نتائج نجيب من خلالها على اشكالية البحث لذلك نعتمد في بحثنا هذا و الى جانب استخدام اسلوب تحليل المضمون على عدة ادوات ووسائل منها : المقابلة والاستبيان .

9 -1 - المقابلة :

- تعد المقابلة من اهم الوسائل البحثية لجمع المعلومات والبيانات الميدانية وهي عملية تحدث بين شخصين هما الباحث او المقابل الذي يستلم المعلومات ويجمعها والمبحوث الذي يعطي المعلومات للباحث بعد اجابته على الاسئلة الموجهة اليه من قبل المقابل .
- وتعرف المقابلة بانها :" المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف معين قائم على اسس معرفية مضبوطة للاجابة على بعض التساؤلات البحثية " .

وللمقابلة ثلاثة جوانب لابد من مراعاتها :

- اخبار المستجوب بطبيعة مشروع الدراسة والبحث .
- تشجع المبحوث على التعاون للحصول على المعلومات والبيانات وإخباره بأن تعاونه أمر مرغوب فيه
- عدم الضغط على المبحوث أثناء الإجابة، لكي تكون هناك مصداقية في إعطاءه للإجابة .

- هناك عدة أنواع من المقابلة و يتوقف نوع المقابلة على الهدف منها ولها أسماء عديدة وذلك حسب المجالات الدراسة التي تطبق فيها فهناك المقابلة التشخيصية والتأثيرية والتوجيهية وهاته الأنواع تستخدم في مجال علم النفس، أما في مجال المسح الاجتماعي يعتمد على نوعين هما :

- المقابلة المقننة والمقابلة الحرة .

للقيام بالدراسة الميدانية لموضوعنا المقترح نعتمد على المقابلة الحرة ويتسم هذا النوع من المقابلات بأن لها هدفا معينا مسيطرا على الأسئلة إلا أن صياغتها ومحتواها وترتيبها تترك بيد الباحث الذي يقوم بإجراء المقابلة، ويستخدم هذا النوع من المقابلات عندما يكون الباحث

مهتما بدراسة اتجاهات وحوافز وتصورات الأشخاص بشكل متعمق حيث لا تتيح المقابلة المقننة أو المنظمة .

- وللمقابلة الحرة نوعين هما :

– المقابلة المركزة : حيث يقوم الباحث بالتركيز على اهتمامه على تجربة وخبرة معينة لدى المستجيب وتأثيراتها أي يقوم بطرح الأسئلة التي يراها تخدم بحثه حيث يترك حرية الإجابة للمستجيب .

– المقابلة الغير موجهة مستعملة أكثر في عمليات العلاج النفسي حيث لا يوجه المريض ويترك له التعبير عن شعوره دون أي اقتراح .

في بحثنا نستعمل المقابلة المركزة مع المسؤولين المعنيين بالأمر لإفادتنا بالمعلومات التي تخدم موضوع البحث .

9 -2 - الاستبيان :

تعتبر الاستمارة أداة مهمة ومفيدة في بحثنا حيث يتم استخدامها للحصول على البيانات والمعلومات التي تتعلق بالاتجاهات والآراء ويتم تصميم الاستمارة انطلاقا من الإشكالية المطروحة، واستنادا إلى الأسئلة المطروحة والمنطلقة من الملاحظات العامة المستسقاة من الفئة المدروسة فإن تصميم هذه الاستمارة يعتبر من أهم الأمور في بحوث الإعلام كما يستدعي هذا التصميم عمل الباحث للحصول على النتائج الفعلية التي يطمح الوصول إليها.

9 -3 - الأدوات الإحصائية المستعملة :

- حساب النسبة المئوية : إن الهدف من استعمال النسبة المئوية هو تحويل التكرارات التي تم الحصول عليها من خلال الاستبيان إلى أرقام للتحليل والتفسير، حيث تم الحساب بالطريقة التالية :

$$\text{النسبة المئوية} = \frac{\text{عدد العينة} \times 10\ ٪}{}$$

٪ 100

عدد التكرارت ×100 ٪

النسبة المئوية = ــ

مجموع التكرارات

خاتمة :

إن القانون شكل القاعدة الأساسية في كيان الحركة الرياضية الوطنية، وتبين ذلك من خلال المراحل التي مر بها التشريع الرياضي في الجزائر منذ سنة 1962م إلى يومنا هذا، ويبقى القانون 04 -10 المعمول به حاليا بحاجة إلى بعض التعديلات لأنه كأي قانون آخر نجد فيه بعض الثغرات القانونية، بحيث يبقى تطبيقه بعيدا عن الواقع الرياضي المعاش، كما أنه بحاجة إلى إضافات أخرى قد تساهم في تطوير وتفعيل دور الحركة الرياضية الوطنية .

ونظرا لاتساع دائرة الأنشطة الرياضية وتنوعها، وطموح الرياضين دوما إلى الحصول على الفوز وتحقيق المستويات العالية مهما كانت الظروف، ولو بمخالفة قواعد اللعبة، مما يؤدي إلى إصابات رياضية في الملاعب تتراوح بين البسيط والجسيمة، وهذا الأمر جعل تشريعات الدول تضع جزاءات عن تلك الإصابات التي تدخل ضمن المسؤولية القانونية والتي تتنوع بين الإدارية والجزائية والمدنية وكذلك البحث عن الأشخاص المخاطبين بتلك المسؤولية سواء بالنسبة للأشخاص الطبيعية أو المعنوية خاصة مع وجود فراغ قانوني نوعا ما في المجال الرياضي وبالضبط في مجال الإصابات الرياضية وهذا ما حاولنا التركيز عليه في دراستنا هذه .

كل هذا جعل الباحثين القانونيين يبحثون عن الإطار القانوني لتكييف الإصابات الرياضية باعتبارها تلك الحوادث الرياضية التي تحدث أثناء المباريات أو التدريب أو التمرينات الرياضية، والأنواع المختلفة من مظاهر التربيةالرياضية،وقد تكون الإصابات الرياضية ظاهرة مثل الملاكمة وغير ظاهرة مثل التزحلق على الجليد، الجمباز وكرة القدم، الرياضية لطلبة المدارس بأجمعها والمعاهد الرياضية والفرق المنظمة المرتبطة بالاتجاهات الرياضية والأندية والهيئات والمؤسسات المختلفة .

قائمة المراجع :

كل هاته المراجع ستستعمل لإنجاز أطروحة الدكتوراه :

أ_المراجع باللغة العربية :

1 - د.أحمد بن مرسلي، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 .

2 - ابتسام القرام، المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قصر الكتاب، البليدة الجزائر 1998 .

3 - د. إخلاص محمد عبد الحفيظ، مصطفى حسن باهي: طرائق البحث العلمي والتحليل الإحصائي في المجالات التربوية، النفسية والرياضية، مركز الكتاب للنشر، مصر 2000 .

4 - د. بلحاج العربي، النظرية العامة للالتزام في القانون المدني الجزائري، الجزء الثاني، ط1، الجزائر ديوان المطبوعات الجزائرية، 2001.

5 - د. حسن أحمد الشافعي، التشريعات في التربية البدنية والرياضية، المنظور القانوني عامة والجنائي في الرياضة الطبعة الأولى، الاسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر 2004 .

6 - د. حسن أحمد الشافعي، التنظيم الدولي للعلاقات الرياضية، منشأة المعارف، الاسكندرية، 1981 .

7 - د. زرواتي رشيد، تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2002 .

8 - زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، مطبعة السعادة، القاهرة، بدون تاريخ .

9 - صلاح شروخ، منهجية البحث العلمي للجامعيين، دار العلوم للنشر، 2003، ص26 .

10 - سمير محمد حسين، تحليل المضمون، عالم الكتاب، القاهرة، 1983 .

11 - د. علي فيلالي، الالتزامات، الجزائر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبوعة، سنة 2005 .

12 - د. محمد الصغير بعلي، المدخل للعلوم القانونية، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2006 .

13 - د. محمد شفيق، البحث العلمي الخطوات والمنهج لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي، ط1، مصر، 1985 .

14 - د. محمد صبري السعيد، شرح القانون المدني الجزائري الثاني، الطبعة الثانية، الجزائر، دار الهدى، 2004 .

15 - د. محمدي فريدة، المدخل للعلوم القانونية، نظرية الحق، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، 2000 .